



في الاحتفال بالذکر

المؤتمر سيظل صان

■ احتفاءً بالذكرى الثامنة والعشرين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام نظم القطاع التنظيمي بالمؤتمر دائرة المنظمات الجماهيرية الأربعة الماضي ندوة علمية بعنوان «دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني»، حضرها الأملاء العاملون بالمصالحون الأخوة: صادق أمين ابوراس، الدكتور احمد عبيد بن دغر، والدكتورة أمة الرزاق خمد، وعدد من أعضاء اللجنتين العامة والدائمة ورؤساء الدوائر، والدكتور قاسم سلام-أمين عام حزب البعث، وعدد من قيادات أحزاب التحالف الوطني للمعارضة، والوزراء والقيادات التنظيمية وكوادر وأنصار المؤتمر.

وفي الحفل الذي أقيم بالمركز الثقافي بصنعاء وحضره جمع غفير من المواطنين والسياسيين تم عرض فيلم وثائقي وتبادل التهانئ بين الحضور. هذا وبعد حفل الافتتاح بـدنت الندوة المكرسة بمناسبة أعمالها، وقد مثلت أوراق العمل والتي أعدها نخبة من الباحثين والمتخصصين إطلالة مهمة لرؤية المؤتمر المستقبلية للمجتمع المدني التي يتطلبه مندو القيام بدور أكثر فاعلية لتحقيق المزيد من التحولات المهمة لهذا القطاع وهي تحولات تستند إلى رصيد ضخم للمؤتمر في هذا المجال منذ العام 1982م، عام انطلاقته كنظيم رائد يري المجتمع بمختلف فعالياته، وأولى خلاها المجتمع المدني جل اهتمامه وبالصورة التي جعلت من المشاركة الشعبية الواسعة على طريق الديمقراطية والتنمية وترسيخ عرى الوحدة الوطنية نحو بناء اليمن الجديد. وبالنظر إلى طبيعة الأوراق العلمية التي قدّمت أعمال الندوة يتضح بجلاء عظيمة المشهد القادم الذي يتطلع المؤتمر الشعبي العام إلى تحقيقه، فالأوراق قد لامست وبموضوعة وشفافية وعلمية كافة المشكلات التي تعترض المجتمع وبالتالي حاولت بمهنتيتها إيجاد المعالجات الناجعة له، ناهيك عن الأوراق قد قامت بإطلالة مهمة لتجربة البدايات ما مثلته من محطات مهمة على طريق مسيرته الوطنية الطويلة.

متابعة / يحيى نوري - عبدالكريم المدني

الندوة تؤكد على أهمية مواجهة التحديات بآليات أكثر فاعلية لتحقيق التطوير والتحديث المنشود للمجتمع المدني

الأوراق العلمية شدّت الواقع وقدمت المعالجات الناجعة لاشكالات وعوائق النشاط المدني

والعمل الحزبي في الخفاء وكذا الدفع بعجل لجان الوحدة وتشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحدة مع نظيره الحزب الاشتراكي اليمني.

الحقائق الخمس

وحول مكانة المجتمع المدني في مضامين الخطاب الوطني، أوضح الدكتور أحمد الاصبغي بأن الخطاب استوعب اجتماعياً بمفاهيمه الصحيحة.

وقال: بُنيت القدمة في الحقائق الخمس مبادئ وأسس وبناء المجتمع المدني بتوافقها مع تنسيق نظرية شعبنا إلى المستقبل، لافتاً إلى أن تلك الحقائق قد اشتملت على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار وتطبيق العدالة الاجتماعية وترسيخ الوحدة الوطنية وفرض أشكال الاستقلال والنظم.

ثم ذكر بعد ذلك جملة من التعبيرات التي نص عليها الخطاب الوطني في بابه الأول ومنها: أن مصلحة المجتمع فوق مصلحة الفرد وأن تكون حياة الفرد بكرامة وحريته وأمنه وحقوقه تساوي في أهميتها حياة وكرامة وأمن حقوق المجتمع كله.

منظمات المجتمع المدني

وتحدث عن المكانة التي يحتلها المجتمع المدني في برامج العمل السياسي وأدبياته في المؤتمر.

حدث قال: تطرقت برامج العمل السياسي إلى الجوانب التنفيذية والتي تتولى حكومات المؤتمر بأجهزتها التنفيذية تحويها إلى برامج تفصيلية بهدف تنفيذها، وإلى الجوانب النظرية والتطويرية والتي تتولى توكيدات المؤتمر الاضطرار بالتوعية السياسية وكترسيها في السلوك التنظيمي وريعايتها في المجتمع بما يعزز مسيرة بناء المجتمع المدني. مشيراً إلى أن هذه المبادئ المبنائية عملت على إحداث التغيير وتحقيق التقدم المنشود الذي لا يتم إلا ببناء المجتمع المدني على أسس سليمة وذلك من خلال تعزيز أوجه الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والعمل على تحديد احتياجات التنمية وذلك من خلال تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية جنباً إلى جنب مع الجهات الحكومية المعنية وكذا تعزيز دور هذه المنظمات في نشر الوعي حول القضايا السكانية والعوقية وقضايا التنمية المختلفة.

الأطر الفكرية

□ أما الورقة الثالثة فقد قدمها الأستاذ طه الهمداني - رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر الشعبي عضو الأمانة العامة- حيث أكد فيها أن علاقة المؤتمر بمنظمات المجتمع المدني في اليمن لا تنطلق من منظور حزبي، وإنما من رؤيته لحاجة الوطن لبناء المجتمع المدني.

وقال: إن أوجه الدعم الذي قدمه ولا يزال المؤتمر الشعبي العام ورياعته وتنميته للمجتمع المدني لا ينطلق من منظور حزبي أو سياسي وإنما يستند إلى مبادئ المؤتمر وتوجهاته ورؤيته لضرورة وحاجة بناء المجتمع المدني للوطن في ظل النظام الديمقراطي. موضحة أن علاقة المنظمات الجماهيرية تطورت باستمرار فهي تعاطي وتعامل معها من محددات متعددة ترتبط بعلاقة تأثيرية متبادلة وعلاقة تكاملية في إطار دور ووظيفة الحزب السياسي ودور ووظائف الدولة في المجتمع.

وتعود البدايات الأولى للنشاط النقابي في اليمن- كما قال الأستاذ طه الهمداني- إلى منتصف الثلاثينيات، وفي عام ١٩٥٦م شهدت الحركة النقابية قيام المؤتمر العمالي في عدن الذي شكّل من مجموعة من التوكيدات النقابية بعد دعواتها حولي خمسة وعشرين نقابة، كما شهدت عدن نشاطاً بارزاً في تكوين الجمعيات والأندية الاجتماعية ذات الأهداف التعاونية، التي ساهمت مساهمة كبيرة في تجميع أبناء المنطقة الواحدة وإيجاد علاقة تعاون معهم وتمويل إرسال أبنائهم للدراسة في الخارج، وفي خارج اليمن تشكلت منظمات طلابية حينما وجدت أعداد كافية من الطلاب اليمنيين مثل اتحاد الطلاب اليمنيين في القاهرة عام ١٩٦٥م، وبعد قيام الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بدأ توجه نحو تشكيل بعض النقابات وغيرهن من أشكال العمل الجماهيري في صنعاء وغيرها.

وقسم الأستاذ طه الهمداني في ورقته علاقة المؤتمر بالمنظمات الجماهيرية إلى ثلاث مراحل تبدأ بعلاقة المؤتمر بالمنظمات عند تأسيسه في العام ١٩٨٢م، حيث تشير الورقة إلى أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام جاء كخصية متطورة للعمل السياسي في شمال اليمن سابقاً- وكأطر أريده أن يضم مختلف التيارات السياسية وذلك على أثر إقرار، الخطاب الوطني، الذي مثل الإطار الفكري والنظري للمؤتمر، والذي ساهمت في صياغته جميع التيارات السياسية المتواجدة على الساحة اليمنية في ذلك الوقت.

مشيراً إلى أن الخطاب الوطني قد أناط بالمنظمات الجماهيرية أدواراً مهمة وبارزة في بناء الإنسان، وفي مجال التربية والثقافة وحماية واحترام الحريات العامة والإسهام في عملية التنمية وفي جميع المجالات.

ويقول: بعد قيام المؤتمر الشعبي العام ازداد عدد النقابات والاتحادات والجمعيات واتسع نطاقها وتجاوز الحد الرئيسي إلى الأرياف، وصاغت الدولة من لديها لها قدمت لها كافة التسهيلات اللازمة ليرز نشاطها والتعرف بها وبانتمائها في مختلف المجالات.

تحالف صعدة القبلي يناشد العلماء بالدعوة إلى الوسطية والإخاء والسلام

طالب التحالف القبلي لأبناء صعدة العلماء بأداء دورهم ومسؤوليتهم في إرشاد الناس للطريق المستقيم واتباع السلوك الصحيح الذي يجنبهم الفتن والحزن.

وقال بيان صادر عن أمسية رمضانية أقامها التحالف الجمعة الماضية: إن العلماء يحملون الجزء الأكبر من كرامة الإنسانية ونصرة المظلومين والمستضعفين. □

قدمت في الندوة (٤) أوراق سنحاول إبراز المضامين التي مثلتها والتي مثلت في مجملها مجهوداً علمياً جديراً بالانضمام والوقوف أمامه وهي تحديات دفعت بدائرة المنظمات الجماهيرية العام وكل قوى المجتمع المدني وإقامة الندوة بهدف تشكيل الصورة الكاملة للشهدد الراهن وما يشوبه من مشكلات وعواقب وما يحتاج له من معالجات ناجعة في إطار تشخيص دقيق وعلمي للمشكلات، ولعل النتائج التي خلصت إليها الندوة والمتمثلة في البيان الختامي قد حددت الأولويات العاجلة.. الأمر الذي يدعونا هنا إلى أن تقدم للقراري عرضاً مبسطاً لذلك لك المضامين على النحو التالي:

□ بداية تحدث الدكتور أحمد الاصبغي -عضو مجلس الدائمة في ورقته عن البداية الأولى للعمل النقابي وتعدد مفاهيمه ليعمل له بعد ذلك تعريفاً جامعاً في إطاره العام على أنه: مجموع المؤسسات والمنظمات والروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أحزاب وتنظيمات... الخ.

ثم استعرض بعد ذلك واقع المجتمع المدني في بلادنا قبل قيام الثورة المباركة مقسماً تلك الفترة إلى مراحل كان أولها بداية تسليم الإمام يحيى السلطة التي استأثر بها ولم يحدث أي تطور ملموس في نظام حكمه... ويتضح ذلك من خلال:

- خلو البلاد تماماً من أية مؤسسة مستوردة بديمقراطية أو كيان سياسي رسمي.

- تركيز السلطات العامة الثلاث بيد الإمام وأولاده، فكان هو الذي يشرع ويقيض ويأمر بالتنفيذ.

- احتكار السلطة في أدنى مستوياتها من قبل الإمام وأولاده.

وأوضح الدكتور الاصبغي أن إرادة المجتمع لم تستسلم لتسلط السلطة الإمام فقللت تقارع الاستبداد وتواجه بمختلف الوسائل والأساليب التضاللية لتفوق بعد ذلك الحركة الوطنية وتقتضي على الإمام يحيى في ثورة ١٩٤٨م، وتسنهر الثورات في التغيير وصولاً إلى ثورة ١٩٦٢م سبتمبر ١٩٦٦م خاتمة ذلك النضال وفاتحة عهد جديد للوطن ولكافة شرائحه ومنظماته المدنية.

في ظل الثورة

وتحدث الدكتور الاصبغي أيضاً عن واقع المجتمع المدني في ظل الثورة وقيام النظامين الوطنيين.. لافتاً إلى أن ثورتي ٤٨ و١٩٥٥م قد شكلت أرقاماً للثورة اليمنية زادت الحركة الوطنية قوة وتنظيماً، ليصبح تشكل تنظيم الضباط الأحرار من أهم التطورات في تلك الحركة وعاملاً من العوامل الحاسمة في تغيير ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م لتوفر بعد ذلك السنن لقيام الكفاح المسلح والذي انطلق بقيام ثورة الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣م، من قم جبال ردان الشماض الاستعمار البريطاني وأعوابه في مدى بعد ذلك جملة من العوامل والتحديات التي عاشها المجتمع المدني وتكونت الأحزاب السرية والصراعات في كثير من المناطق وتأثيرها على المجتمع المدني ومنظماته. وقال: في ظل ذلك الواقع السياسي المزوم غطت حق منظمات المجتمع المدني ولم تتمكن من لعب دورها في السلم الاجتماعي، وظلت محدودة العدد وشكلية الوجود وموجهة وبأداء ضعيف، وبلغت الأزمة اليمنية ذروتها بعد اغتيال ثلاثة زعماء في شمال الوطن وجنوبه في مدى يومين قصير لم يتجاوز عشرة أشهر، واستبدت الديكتاتورية من قامه مجهول ومستقبل قائم.

مشيراً إلى أن وطن الحكمة وعلى الرغم من كل تلك المتاعب والأزمات لا يعدم الرجال ساعة العسرة، فقد اختار القدر للوطن من بعده له أمته واستقراره، وتمثل ذلك بقدمه قائلو لواء عز على عبد الله صالح الإصصاء الذي به ينشجاعة المخاطر بنفسه حاملاً روحه على راحته، عاقد العزم على إنقاذ الوضع المتردي، لينتقل الوطن إلى مرحلة التحول نحو الديمقراطية التي أعلن عنها الهدف الرابع من أهداف الثورة اليمنية، «إنشاء مجتمع ديمقراطي تتعاون في عادل مستمد أنظفته من روح الاستلام الحنيف».

الاجتمع وفكر المؤتمر

ثم انتقل بعد ذلك الدكتور أحمد الاصبغي في ورقته إلى الحديث عن المجتمع المدني في فكر وأدبيات المؤتمر وفخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح شخصياً الذي كان في طليعة همومه إيجاد صيغة عمل وطني لا تدمر عن فئة أو جماعة ولا تكون إملاء من فرد أو سلطة بل تكون فكر كل المواطنين وطموحات الشعب بما يعزز استقراره ويكون سيلاً إلى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وكذا انتاج الديمقراطية أسلوباً أمثل للمجتمع في بناء الوطن وتقدمه.. مؤكداً أن هذا التوجه الحكيم لفخامة الرئيس على عبد الله صالح قد مثل بداية لانتصار المجتمع المدني وإعادة بنائه وتنميته من المشاركة في صنع القرار.

الميثاق الوطني

أما عن أهم الإنجازات التي تحققت نشيباً من خلال اتباع تلك السياسة الحكيمة لرئيس الجمهورية فهي إعداد الميثاق الوطني وذلك بعد عودة الرئيس إلى الشعب عبر مراحل، ملتقياً بكل مكونات المجتمع المدني من علماء ومفكرين ومشائخ وعسكريين ومثقفين الذين اتفقت جميع آرائهم بضرورة وأهمية وجود ميثاق وطني يمثل نواة الوحدة الفكرية للمجتمع.

وفي حديثه عن المنهجية الحوارية التي اتخذها الأخ الرئيس لترسيخ الممارسات الديمقراطية، أشار إلى أن تلك المنهجية قد عملت على تمكين الناس من المشاركة في صنع القرار بما يمكن من انطلاق الجميع لبناء الوطن بدلاً من التفرس والتخندق والدخول في صراعات تعطل مسيرة التطور، فكان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م القاضي بتشكيل لجنة الحوار الوطني والتي ضمت في عضويتها خمسين مشاركاً في اختلاف اتجاهاتهم واتممتهم السياسية والفكرية للبحث عن أنسب صيغة للماء الفراع السياسي والتنظيمي.

منوهاً إلى أن هذه اللجنة لم تسلم من المشاكل والتوترات والانفعالات، إلا أنها وضعت لتتجه مهمة صياغة مشروع الميثاق الوطني.

مشاركة الجماهير

وفيما يخص مشاركة المجتمع المدني، بعد مهمة إعداد الميثاق الوطني وتشكيل لجنة الحوار الوطني وما صاحبها قال الدكتور أحمد الاصبغي: لم يكتف الأخر الرئيس عن هذا المستوى من صياغة المشروع، فقد رأى أن تمتد المشاركة إلى جافير الشعب، فأحال الفترة إلى لجنة الحوار الوطني للبحث في الآليات المناسبة لمشاركة جماهير الشعب بأرائها حول مشروع الميثاق، مستعرضاً في حديثه حول هذه النقطة المهمة المراحل التي مر بها الميثاق الوطني والتقسيمات والمؤتمرات الشعبية التي أقرت الميثاق الوطني بصيغته النهائية، وإقرار المؤتمرين في الوقت نفسه استمرار المؤتمر الشعبي العام أداة للعمل السياسي وانتخب الرئيس أميناً عاماً للمؤتمر في ٣٠ أغسطس ١٩٨٢م وكذا تم إقرار النظام الداخلي للمؤتمر وبرامج العمل السياسي وتشكلت اللجنة الدائمة للمؤتمر وأماتة سرها واللجان المتخصصة والحفاظ على المكتسبات الوطنية تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا. □

في كلمة افتتاح الندوة:

أبوراس: الاحتفال بتأسيس المؤتمر اعتراف بدوره العظيم في التحولات الوطنية



□ الشيخ / صادق أبو راس

المفتعلة التي حاول البعض زرعا لإعاقة عجلة التنمية والتحديث ، وقدم برهانا علميا ملموسا على أرض الواقع جسدا إصراره المنقطع النظير في المضي قدما لاستكمال تنفيذ برامجه وخطته في سبيل الارتقاء بالشعب إلى الأفضل نحو مجتمع مدني اعتمد الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية.

وتابع أبو راس: كما أن التحديات والأزمات التي استهدفت الثورة والوحدة قد جعلت من المؤتمر الشعبي العام وكل قوى المجتمع المدني الحية أكثر صلابة وقدرة على مواجهة تلك التحديات من أجل الانتصار لإرادة الشعب وحماية وحدته الوطنية وصون مكتسبات الثورة والوحدة.

وأكاد أن المؤتمر سيظل هو من يصنع التحولات وقال: وما زال المؤتمر الشعبي العام صاحب التحولات الكبرى ماضيا في بناء المجتمع المدني وجعله المصالح العليا للوطن فوق كل الاعتبارات وإيمانه بالشراكة الفاعلة بين مكونات المجتمع المدني والحسابات الشخصية أو الحزبية الضيقة لأن اليمن في فكر المؤتمر الشعبي العام أول وأخيرا هو الأبقى.

وإشعار إلى توجهات المؤتمر نحو الحوار وإشراك الآخرين في مناقشة القضايا الوطنية قائلا: إن المؤتمر الشعبي العام وإلى جانبه كل القوى السياسية والوطنية ماض في طريق التحديث والتطوير.. ولعل الحوار الوطني الذي بدأت خطواته بعد توقيع اتفاق السابع عشر من يوليو الماضي برعاية كريمة من فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب القلعة المشتركة كل شركائه نصب في اتجاه تحديث التجربة الديمقراطية والمضي قدما من أجل إنقاذ الاستحقاق الانتخابي القادم في موعده المحدد في ٢٧ إبريل ٢٠١١م.

واختتم الأمين العام المساعد كلمته بالشكر والتقدير لدائرة المنظمات الجماهيرية وكل الذين عملوا بإخلاص وتفان من أجل إنجاح هذه الغالية الوطنية والتنظيمية، وإلى المشاركين في إعداد أوراق العمل القمدة إلى الندوة على ما بذلوه من جهد في إعداد أوراق العمل فليهم كل العرفان، متمنيا لأعمال الندوة التوفيق والنجاح وكل عام وأنتم بخير.

من جانبه قال رئيس دائرة المنظمات الجماهيرية بالمؤتمر الشعبي العام طه الهمداني: إن هذه الندوة التي تنعقد بمناسبة مرور (٢٨) عاما على تأسيس المؤتمر الشعبي العام يعنون (دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني) تتزامن مع انطلاقته والنهضة والإعداد للحوار الوطني الشامل بمشاركة كل القوى السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما يضيف على هذه الندوة أهمية مضاعفة خاصة وأن محاورها وأوراق العمل المقدمة والمناقشات معنية بمسيرة المجتمع المدني اليمني المتنازع مع مسيرة المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م.

وأضاف: إن أوراق العمل المقدمة في الندوة غنية بتناولها للإجازات الكبيرة الرزمة التي حققها المؤتمر الشعبي العام في بناء دعائم وركائز المجتمع المدني وترسيخه في الواقع العملي، وما حظي به من اهتمام كبير في وثائق وأدبيات وبرامج العمل السياسية للمؤتمر والرعاية والدعم اللذين أولاهما ويوليها فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية، ورئيس المؤتمر الشعبي العام، حفظه الله، وكذا ما بذلته حكومات المؤتمر المناقبة في سبيل بناء المجتمع المدني وتنميته، حتى وصل إلى ما وصل إليه رهانا من تطور وازدهار وفاعلية مؤثرة في المجتمع في ظل النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية ويتنامي دور منظمات المجتمع المدني واحترام الحقوق والحريات.

وقال الهمداني: ولناشك أن انعقاد هذه الندوة في هذا التوقيت يحمل دلالة واضحة تؤكد مجددا على أهمية وأولوية الدور الفاعل والمؤثر للمجتمع المدني وشراكتها في الحياة العامة وما يعول عليه رهانا من إسهام بارز في الحوار الوطني الشامل حول كافة القضايا والتحديات التي يواجهها الوطن للخروج برؤية وطنية موحدة تلتقي حولها كل مكونات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات واتحادات ونقابات لتحقيق التوافق والوقاف السياسي الوطني حيال كافة القضايا والتحديات المطروحة على الحوار وتعزيز الاصلاح الوطني الواسع من أجل الانتصار للخيارات الوطنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا. □

■ أكد الأخ صادق أبو راس الأمين العام المساعد في المؤتمر الشعبي العام أن الاحتفاء بمناسبة الذكرى الـ 28 لتأسيس المؤتمر هو احتفاء وطني اعترافاً بما حققه من إنجازات وطنية وديمقراطية.

وقال أبو راس في افتتاح الندوة الاحتفائية بمناسبة ذكرى التأسيس والتي أقيمتها دائرة المنظمات الجماهيرية وحضرها ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسو وأعضاء وأنصار المؤتمر بالمركز الثقافي بصنعاء إن المؤتمر قد برهن في مختلف الظروف والمتعطفات التاريخية العاصفة قدرته على ترجمة الأهداف والمبادئ الميثاقية والبحث الدائم عن نقاط التلاقح والقواسم المشتركة وتجاوز كل التحديات والمؤامرات والأزمات المتعقلة التي حاول البعض زرعا لإعاقة التنمية.. مؤكداً أن المؤتمر سيظل هو من يصنع التحولات.

وأضاف: «دور المؤتمر الشعبي العام في تنمية المجتمع المدني»: لا شك أنك تدركون المعاني والدلالات للاحتفاء بذكرى تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي تشكل في ظروف بالغة التعقيد وشدية السياسية، حيث كانت فترة التأسيس من أشد فترات التاريخ اليمني تازماً واختلافاً أضيق إلى ذلك أن الحزبية كانت محرمة بنص الدستور في ذلك الحين، وفي ظل تلك الظروف ظهرت عبقرية الرجل الإنسان صاحب العقل المنفتح الذي كان من شخص الداء وفكر في إيجاد الدواء.

وأضاف الأمين العام المساعد: لقد أدرك الرئيس القائد على عبدالله صالح أن المجتمع بحاجة إلى التعددية السياسية وإلى منظمات المجتمع المدني فشكل لجنة الحوار الوطني في مايو ١٩٨٠م ضمت كافة ألوان الطيف السياسي في البلاد، وحدد مهمتها في إيجاد صيغة نظرية يتفق عليها الجميع فتفتح الباب لتطور التعددية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعشرين من مايو ١٩٩٠م عندما تبنت الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة الشعبية.

وبين الأمين العام المساعد دور المؤتمر في ترجمة أهداف الميثاق الوطني رغم التحديات وقال: إن المؤتمر الشعبي العام قد برهن في مختلف الظروف والمنعطفات التاريخية العاصفة قدرته على ترجمة الأهداف والمبادئ الميثاقية والخطط والبرامج التنظيمية والبحث الدائم عن نقاط التلاقح والقواسم المشتركة، رغم كل التحديات والمؤامرات والأزمات

شهدته تلك الفترة.

وتابع الأمين العام المساعد: وعندما تحقق حلم اليمنيين في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بإعادة لحمه الوطن اليمني الواحد بزعامة قائد المسيرة المشير على عبدالله صالح فتح الباب على مصراعيه لظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث بلغ عهد الأحزاب والتنظيمات السياسية ٤٨ حزبا وتنظيما سياسيا فيما بلغ عدد الاتحادات والنقابات أكثر من سبعة آلاف منظمة حتى عامنا الحالي ٢٠١٠م.

وأضاف: ولذا فإن احتفالنا بذكرى تأسيس المؤتمر الشعبي العام احتفاء وطني أصيل واعتراف بما أحدثته قيام المؤتمر الشعبي العام من التحولات الديمقراطية، واعتزاز بالآثر الحودوي العميق الذي جسده المؤتمر الشعبي العام، وهو اعتراف تعليمي علينا ضمائرنا باعتباره موقفاً وطنياً أصيلاً انطلاقاً من مبادئ العقائدية والوطنية المستمدة من وجدان الشعب اليمني الأصيل.. وأوضح أبو راس الدور الذي لعبه المؤتمر الشعبي العام وتحديث التجربة الديمقراطية بالقول: لقد قاد المؤتمر الشعبي العام وإلى جانبه كل القوى الوطنية المخلصه العمل السياسي لتطوير وتحديث التجربة الديمقراطية من خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٩٣-٩٧-

الهدماني: البرنامج السياسي للمؤتمر أكد على الدور المهم للمنظمات المدنية

قال الهمداني: ولناشك أن انعقاد هذه الندوة في هذا التوقيت يحمل دلالة واضحة تؤكد مجددا على أهمية وأولوية الدور الفاعل والمؤثر للمجتمع المدني وشراكتها في الحياة العامة وما يعول عليه رهانا من إسهام بارز في الحوار الوطني الشامل حول كافة القضايا والتحديات التي يواجهها الوطن للخروج برؤية وطنية موحدة تلتقي حولها كل مكونات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات واتحادات ونقابات لتحقيق التوافق والوقاف السياسي الوطني حيال كافة القضايا والتحديات المطروحة على الحوار وتعزيز الاصلاح الوطني الواسع من أجل الانتصار للخيارات الوطنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا. □

حضر حفل تكريم حفظة القرآن الكريم أمين عام مجلس الوزراء يناقش استفادة مدينة رداع من برنامج القدرات الذاتية

حضر حفل تكريم حفظة القرآن الكريم أمين عام مجلس الوزراء عبدالعظيم السعيد في عموم محافظات الجمهورية من خلال المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية وأساليب الحوار والنقاش لضمان استفادة المشاركين.

وكان أمين عام مجلس الوزراء عبدالعظيم السعيد قد حضر حفل تكريم خريجي الدورة النموذجية الأولى لحفظة القرآن الكريم بمدينة رداع وعددته ٣٥ حافظاً.. مؤكداً في كلمته مدى اهتمام القيادة بخدمة كتاب الله وحفظه القرآن الكريم ومنهم الجوائز القيمة تقديراً للجهود المبذولة في حفظ وتلاوة وتجويد كتاب الله.

القدرات الذاتية لصناعة النجاح والتميز. مبيناً أن البرنامج يعتمد على الدورات التدريبية للقيادات التنفيذية في عموم محافظات الجمهورية من خلال المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية وأساليب الحوار والنقاش لضمان استفادة المشاركين.

وكان أمين عام مجلس الوزراء عبدالعظيم السعيد قد حضر حفل تكريم خريجي الدورة النموذجية الأولى لحفظة القرآن الكريم بمدينة رداع وعددته ٣٥ حافظاً.. مؤكداً في كلمته مدى اهتمام القيادة بخدمة كتاب الله وحفظه القرآن الكريم ومنهم الجوائز القيمة تقديراً للجهود المبذولة في حفظ وتلاوة وتجويد كتاب الله.

استفادة الفئات المستهدفة بمدينة رداع محافظة البيضاء من برنامج دور القدرات الذاتية في صناعة النجاح والتميز الذي تنفذه الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وشدد السعيد في اجتماع موسع ضم وكيل المحافظة لشئون مديريات رداع وأعضاء المجالس المحلية ومديري المكاتب التنفيذية على أهمية توعيتهم بتعزيز القناعات الإيجابية في معالجة المشكلات وتعميق روح التأخي والعطاء في النفوس والتعاون وإشاعة ثقافة التسامح ورفع همة المشاركين.

ولفت السعيد إلى أن البرنامج يهدف إلى تعزيز القناعات الإيجابية وتطوير